نشرة المقدسي

العدد (0)، كانون الأول 2009

في هذا العدد:

1 افتتاحية
2 المقدسي: المؤسسة والأنشطة
3 اليوم العالمي لحقوق الانسان وفلسطين
4 اخر وأبرز الأخبار
5 العيادة القانونية للمقدسي
6 القوانين الدولية لحقوق الانسان: مواد مختارة

نشرة شهرية تصدر عن:

مؤسسة المقدسي لتنمية المجتمع
Al-Maqdese for Society Development (MSD)

القدس (المقر الرئيس)
هاتف: 972 2 6285918
972 2 6278997
فاكس: 972 2 628 92 84
والرام
هاتف: 970 2 234 0116
970 2 2347077
فاكس: 970 2 2349149

info@al-maqdese.org
www.al-maqdese.org

1. افتتاحية

يصادف اليوم، العاشر من كانون أول، الذكرى (61) للاعلان العالمي لحقوق الانسان. و انه لمن الجدير أن نبتدأ افتتاحية نشرتنا هذه بنص المادة الأولى من هذا الاعلان وهو: "يولد جميع الناس أحراراً متساوين في الكرامة والحقوق، وقد وهبوا عقلاً وضميراً وعليهم أن يعامل بعضهم بعضاً بروح الإخاء ". ولذلك، تستغل مؤسسة "المقدسي لتنمية المجتمع" هذه المناسبة لاصدار العدد الأول من نشرتها الاخبارية في ذات اليوم، ذكرى الاعلان العالمي لحقوق الانسان، من أجل تسليط الضوء على الانتهاكات الاسرائيلية الصارخة والممنهجة لحقوق الانسان الفلسطيني في مدينة القدس وبالتالي انتهاك مجمل القوانين الدولية. فعلى سبيل المثال هناك انتهاك واضح وصارخ لحقوق الفلسطينين في التطور والنمو، حقهم في حرية اختيار مكان اقامتهم، حقهم في السكن، حقهم في حرية التنقل والحركة، حقهم بالتمتع بحماية القانون لهم وما الى ذلك من الحقوق الواردة في الاعلان العالمي. كما تسعى المقدسي الى التأكيد على الضغط والمناصرة والمشاركة من أجل استخدام كافة الوسائل القانونية المتاحة للضغط على اسرائيل من أجل اجبارها على وقف كافة السياسات والاجراءات التي تنتهك بشكل مباشر وصارخ حقوق الانسان الفلسطيني. واجبارها أيضا على التقيد الكلي بكافة المبادئ الأساسية الواردة في الاعلان العالمي لحقوق الانسان. ولذلك فان المقدسي، وهي مؤسسة مجتمع مدني غير ربحية وغير حكومية، تأسست في مدينة القدس مطلع العام 2007 كردة فعل لمجموعة من الأكاديميين والأطباء والمحامين و الناشطين الاجتماعيين الساعين الى الدفاع عن حقوق الانسان المقدسي الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والمدنية والثقافية استنادا للقانون الدولي والقانون الدولي الانساني. تهدف المؤسسة الى تعزيز صمود المواطن الفلسطيني في مدينة القدس من خلال وسائل موضوعية تعتمد على البنود الأساسية الواردة في القانون الدولي ومعاهدات حقوق الانسان. كما وأن المقدسي تعي تماما أن الجمع بين العمل في مجال حقوق الانسان من جهة وكون ذلك في مدينة القدس من جهة اخرى يشكل مهمة ثقيلة. و لذلك فنحن نؤمن أن التحالف و التعاون مع المؤسسات الأخرى المحلية والدولية هو الطريقة الأكثر فعالية ونجاعة من أجل احداث فرق وتأثير في العمل في المجال الحقوقي في مدينة القدس تحديدا. وعليه، فان المقدسي تسعى الى التشبيك الفاعل من خلال نسج علاقات تعاون وشراكة مع المؤسسات الدولية و المحلية التي تعمل في نفس الحقل الذي نعمل فيه. ان هذا سوف يساهم بلا شك في زيادة الوعي لدى المقدسيين فيما يختص بحقوقهم. كما سيسهم في تقليل العواقب السلبية والمشاكل الأساسية التي يواجهونها جراء الانتهاك الاسرائيلي لحقوقهم الأساسية. اضافة الى ذلك، سوف يسهم في تضافر الجهود من أجل وقف السياسات الاسرائيلية العنصرية مثل سياسة التطهير العرقي التي تمارسها في المدينة من خلال سحب هويات المقدسيين ومن ثم تجريدهم من حقهم الأساسي بالسكن في المدينة وهدم المنازل ومصادرة الأراضي. و انطلاقا من هذا الأمر قامت مؤسسة المقدسي بتطوير خطها الاستراتيجية للسنوات الثلاث القادمة من أجل تلبية احتياجات المقدسيين من خلال تنفيذ المشاريع تنطلق من احتياجاتهم الحقيقية (demand-driven programs) في قطاعات متنوعة، ولكن، في ذات الوقت، تتواءم مباشرة مع حقوقهم ومجال عمل المقدسي معا. فعلى سبيل المثال لا الحصر، سوف تعمل المقدسي في الحقول التالية: تنمية الشباب، مكافحة افة المخدرات المتزايدة، تمكين المرأة، تقديم استشارات وخدمات قانونية، بالاضافة الى تقديم خدمات الدفاع القانوني بكل ما يتعلق بالحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية كما وستعمل على الدفاع عن حقوق العمال المقدسيين سواء عملوا في القدس أوخارجها.

2. المقدسي: المؤسسة والأنشطة

الرؤية

المحافظة على وجود الفلسطينيين في القدس وحماية حقوقهم الأساسية من خلال المناصرة والضغط وحشد الطاقات والموارد والجهود لحماية حقوقهم الأساسية استنادا للقانون الدولي والقانون الدولي لحقوق الانسان. من أجل الوصول الى مناصرة فردية وجماعية ناجحة ومثمرة ولرفع مستوى الوعي لدى المقدسيين بحقوقهم، تهدف المقدسي الى تجسيد علاقة شراكة وتعاون مع مؤسسات المجتمع المدني المحلية والدولية المعنية والتي تعمل في مجال حقوق الانسان و حمايتها، تنمية الشباب، مكافحة افة المخدرات والتنمية الاجتماعية-الاقتصادية.

الرسالة

تمكين الفلسطينين في القدس من المطالبة والوصول والحصول على حقوقهم بكل الطرق القانونية الممكنة.

المقدسي: مؤسسة نشطة ومعروفة على المستوى الشعبي وعلى مستوى المؤسسات الدولية

استطاعت المقدسي وخلال فترة وجيزة من من العمل من اثبات نفسها في مجال عملها حيث استطاعت تغطية شريحة واسعة من المنتفعين في القدس الشرقية. فقد عملت المؤسسة جاهدة وبشكل دؤوب من أجل اثبات نفسها واحترام منتفعيها بنوعية الخدمات التي تقدمها. ان من المهم للمقدسي كهدف ذاتي هو أن تكون على تواصل فعلي وبالتالي تكون معروفة على المستوى المحلي الشعبي (المنتفعين). هذا بالاضافة الى أن تكون معروفة ايضا وذات علاقات يعول عليها على مستوى المؤسسات الأخرى سواء كانت محلية، اقليمية أو دولية. اننا نتطلع في المقدسي الى الاستمرار في هذا النهج من التقدير المتبادل خلال السنوات القادمة.

الرؤية بعيدة المدى للمقدسي: الخطة الاستراتيجية 2010-2012

بواسطة مساعدة فنية تلقتها المقدسي من "مركز تطوير المؤسسات الاهلية الفلسطينية" مشكورا، قامت المقدسي ببناء خطتها الاستراتيجية للأعوام 2010-2012. لقد شاركت كل المستويات الوظيفية في المؤسسة باعداد هذه الخطة مما ساهم بالفعل في تكوين فريق تخطيط متنوع في المهارات والمعرفة. اعتمد ونفذ هذا النهج المتنوع من قبل المؤسسة منذ بداية عملية التخطيط مما اثمر فعلا عن عملية "تخطيط بالمشاركة" حقيقية. تضمنت الخطة الاستراتيجية رؤية المؤسسة لنفسها وقطاعات عملها حاليا وكيف ستكونان خلال وبعد ثلاث سنوات. كما وأوضحت الاحتياجات التي يجب العمل عليها والموارد التي يجب توافرها من أجل تحقيق المشاريع التي سوف تقوم بتنفيذها. دلت الخطة على أن تركز المؤسسة بشكل أساسي على الجودة في الاداء وفي المخرجات التي سوف تقدمها لفئاتها المستهدفة. وستركز على تنويع النشاطات والتنوع في تغطية الشركاء والفئات المستهدفة من تلك المشاريع التي ستنبثق من الخطة. حرصت الخطة على ان ترتبط وتتواءم (relevance) هذه المشاريع بشكل جيد مع الأولويات الوطنية، وتحديدا، المواءمة مع "خطة انهاء الاحتلال وبناء الدولة/الخطة الوطنية للاصلاح و التنمية" التي اعلنتها الحكومة الفلسطينية.

على مستوى الرؤية الاستراتيجية، فان المقدسي استهدفت احتياجات منتفعيها المختلفة و سوف تستجيب للمزيد منها خلال الفترة المقبلة. سوف تقوم المقدسي بالتركيز على قطاع حقوق الانسان باعتباره أحد أكبر التحديات التي تحتاج الى مجابهة من خلال تدخلات و مشاريع مختلفة ملحة وغاية في الجدية، حتى ولو كان ذلك تدريجيا. و قد تم خلال اعداد الخطة الاستراتيجية الاخذ بعين الاعتبار ان تخطيط وتصميم و تنفيذ التدخلات في تلك القضايا الملحة والضرورية في قطاع حقوق الانسان في مدينة القدس هو امر لا غني عنه على المستويين القصير وطويل الأمد. تحديدا، تحت الهدف الاستراتيجي الثالث من الخطة (المساهمة في حماية حقوق الانسان الفلسطيني في القدس)، ومن خلال الهدف الفرعي 3-3 (المساهمة في ايجاد وتحريك بيئة مناوئة للانتهاكات وداعمة لحقوق الانسان من خلال دعاوى دفاع قانوني فعلية)، خصصت المقدسي العديد من الأنشطة لتحقيق هذا الهدف. و يعتبر هذا الهدف من أهم أولويات المقدسي في الخطة الاستراتيجية حيث سحب الى خطة عام 2010 وهي السنة التنفيذية الأولى للخطة الاستراتيجية.

مساهمة المقدسي ومشاركاتها: مجموعات عمل ولجان مختلفة مناصرة لحقوق الانسان

تؤمن المقدسي بأن الطريق الأمثل لتحقيق الأهداف المشتركة هو من خلال التعاون مع المؤسسات المحلية، الدولية، والأممية في هذا المجال. وتنفيذا لذلك فقد ساهمنا وشاركنا خلال السنوات الماضية في الكثير من الاجتماعات، حلقات النقاش، المؤتمرات، وحلقات التخطيط ... الخ لهذه المؤسسات.

من أجل العمل على والمساهمة في حماية حقوق الانسان المقدسي، فان المقدسي عملت على الانضمام كعضو فعال في الهيئات ومجموعات العمل المناصرة لحقوق الانسان مثل: مجموعةالعمل ضد الطرد القسري (DWG)، مجموعة العمل لحماية حقوق الانسان (PCWG)، عملية المناشدة الموحدة (CAP) ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الانسانية (OCHA).

3. اليوم العالمي لحقوق الانسان وفلسطين: تطورات سلبية مستمرة وانتهاكات متواصلة

في مدينة القدس، قلب العالم، يعيش الفلسطينيون تحت ظروف اقتصادية، ثقافية، اجتماعية صعبة حيث يتم تسجيل انتهاكات يومية بحق الفلسطينيين في المدينة. و تبعا لذلك يعاني الفلسطينيون من تمييز صارخ ضدهم من قبل المؤسسات الاسرائيلية في المدينة. ويظهر هذا جليا في حرمان الفلسطينيين في المدينة من حقوقهم الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية والقانونية والمدنية. ويزداد الاعتداء على حقوقهم وحرمانهم منها من سنة الى أخرى. حيث يتراوح هذا الحرمان من عملية سحب هويات المقدسيين الذي وصل الى سحب 4,577 هوية خلال العام 2008 وحده، و 11,00 هوية خلال الفترة 1967-2007، الى هدم الاف المنازل منذ العام 1948 الى يومنا هذا. ان هذه السياسة العنصرية تضع الكثير من العوائق التي تحرم المقدسيين من التمتع بحقوقهم المنصوص عليها في القوانين الدولية ومعاهدات حقوق الانسان. و نتيجة لهذه السياسة العنصرية التي تنتهجها المؤسسات الاسرائيلية من خلال البيروقراطية التي تتبعها، فان الاف الفلسطينيين أجبروا على النزوح من المدينة الى خارجها و ذلك هروبا من الاجراءات و السياسات العديدة التي تطبق بشكل مكثف في المدينة مثل: سحب الهويات، عدم اعطاء رخص بناء، اجراءات صعبة وشبه مستحيلة لتسجيل الأراضي، تكاليف عالية جدا من أجل تسجيل الأراضي والحصول على رخص بناء، مصادرة الأراضي، تردي جودة التعليم، النقص في الخدمات الصحية المقدمة وسوئها، بالاضافة الى النقص الحاد في الخدمات الأساسية الأخرى.

4. اخر وأبرز الأخبار

هدم المنازل خلال العام 2009: الناس المتضررين من الهدم في أرقام

منذ احتلال القدس الشرقية في العام 1967 والى يومنا هذا قامت اسرائيل بشكل ممنهج بتنفيذ سياسات تهدف الى تفريغ المدينة من سكانها الأصليين. واحدة من هذه االسياسات الاسرائيلية هي سياسة هدم المنازل. تنتهك السياسة بشكل مباشر المادة (147) من معاهدة جنييف الرابعة. حيث تنص هذه المادة على أن سياسة الهدم هي جريمة و مخالفة جسيمة، فهي تعاقب أفراد وجماعات وتصادر ممتلكات تعتبر في حكم المحمية بنص بنود الاتفاقية حيث أن هذه البنود تنطبق على الفلسطينيين لأنهم محميون من قبل هذه المعاهدة على اعتبار أنهم يعيشون تحت الاحتلال. بالاضافة الى ما سبق، فان البند (8) من نظام المحكمة الجنائية الدولية يعتبر التدمير المتعمد للممتلكات جريمة حرب. و بهذا الخصوص، تشير احصائيات المقدسي الخاصة بالهدم و الناس المتضررين منها لسنة 2009 (باستثناء شهر كانون أول) الى أن: 87 بيت قد تم هدمه، 20 منها تم هدمه بأسوء طريقة على الاطلاق، أي طريقة الهدم الذاتي. كما تجدر الاشارة الى أن 3,500 قرار قد تم اصدارها خلال 2009 وهذا يشير بالتالي الى أن هناك 3,500 بيت هي عرضة للهدم في أية لحظة.

مكافحة المخدرات: التفاهم بين المقدسي ومحافظة القدس

تتعاظم ظاهرة تعاطي المخدرات في القدس الشرقية بشكل متسارع. وللأسف فان هناك نقص حاد في الخدمات المقدمة من أجل محاربة هذه الافة وتقديم العلاج من أجل الوصول الى حالة تصبح معها هذه الافة في حالة تراجع وانحسار. وبالمحصلة، تهدف المقدسي الى الوصول الى مجتمع مقدسي خال من المخدرات. وبهذا الصدد، قامت المقدسي بتصميم مشروع للتدخل من أجل مواجهة هذه الظاهرة والحد منها. ونجحت خلال الشهر الحالي (2009/12) في تجنيد التمويل اللازم من أجل المضي قدما في تنفيذ مشروعها المخطط له. وسوف نقوم باطلاق المشروع الجديد تحت اسم (*مشروع ريادة*) من خلال حفل عام ينظم خلال شهر 2010/01. سوف يقوم *ريادة* بمحاربة ظاهرة المخدرات شرقي القدس من خلال انشاء مركز متخصص يعمل في المراحل الأولى كمركز وقائي بحيث يقوم بالتوعية بهذه الظاهرة. سوف يتم تنفيذ المشروع بالتنسيق مع محافظة القدس كممثل لجميع المؤسسات الفلسطينية الحكومية التي ذات العلاقة بهذا الموضوع. وقد اقرت محافظة القدس التعامل مع المقدسي وتخويلها بموضوع مكافحة المخدرات كادراك للدور الفعال والريادي الذي تقوم به المقدسي في حقول عملها وهذا الحقل تحديدا.

أثناء عملية تصميم وتحليل شجرة المشكلة للمشروع، تبين للمقدسي أن هذه الظاهرة لا تمس الأفراد المدمنيين وحدهم فحسب، أو حتى عائلاتهم، بل تمس أيضا المجتمع بأكمله وتؤثر بشكل سلبي وكبير عليه. وبهذا الصدد سوف تشرع المقدسي بمواجهة هذا التحدي باصرار وبحماسة لتغطية الفجوات في هذا المجال من خلال "مركز المقدسي لمكافحة المخدرات" المنشود.

اتفاقية المقدسي - اريج

في الثامن من شهر كانون أول الجاري تم توقيع اتفاقية بين مؤسسة المقدسي ومؤسسة أريج، حيث وقع الاتفاقية كل من الأستاذ طاهر النمري رئيس مجلس الاشراف في المقدسي والدكتور جاد اسحاق المدير العام لمعهد الأبحاث التطبيقية (أريج) - القدس. ستقود الاتفاقية الى تفعيل التعاون في موضوع ملف القدس لتعزيز الصمود وتبادل الخبرات و زيادة القدرات البحثية والخبرات التقنية.

و تم الاتفاق على أن تعمل المؤسستان على القيام بمشاريع دراسية وأبحاث مشتركة في مجال التخطيط العمراني للتجمعات الفلسطينية وإدارتها في مدينة القدس وتبادل النشرات والأبحاث. بالاضافة الى عقد ورش عمل لرفع مستوى الوعي لدى المقدسيين شرقي القدس بحقوقهم الاجتماعية والسياسية والاقتصادية. حيث سيتم العمل خلال الورشات المخطط لها على المواضيع الاتية: مراقبة التوسع الاستيطاني، مصادرة الأراضي من لبناء المستوطنات، مشكلات التخطيط الهيكلي ومشاكل الهدم و مصادرة الأراضي.

المؤتمر الصحفي للمقدسي: المشاركات وردود الفعل

عقدت المقدسي في 2009/11/04 مؤتمراصحفيا في مقر محافظة القدس في مدينة الرام تحت عنوان "هدم المنازل وتبعاته". قدمت المؤسسة في المؤتمر وثيقة سربت من بلدية القدس تتضمن المنازل التي سوف تقوم البلدية بهدمها قبل نهاية 2009. كما قدمت بيانات بالمنازل التي هدمت في القدس الشرقية خلال 2009. وكذلك وزعت المقدسي "ورقة موقف" خاصة بها بهذا الخصوص. وقد أظهرت احصاءات المقدسي حقيقة الوضع السيء الذي يواجه المقدسيين شرقي القدس في السكن وظروفه. و تظهر الأرقام المقدمة أن عمليات الهدم وأوامر الهدم الصادرة بحق الفلسطينيين في المدينة بلغ قمته في سنة 2009.
مجموعة كبيرة من وسائل الاعلام المحلي والعالمي اضافة الى ممثلين عن مؤسسات أخرى ذات علاقة حضروا المؤتمر. و في أعقاب المؤتمر الصحفي توجه الحاضرون من الاعلام والمؤسسات ذات العلاقة وعلى مدى أسابيع الى المقدسي للحصول على معلومات أخرى بهذا الصدد. وأيضا هناك حوار بين المقدسي وبعض وكالات الأمم المتحدة من أجل اصدار تقرير أعمق حول أوضاع السكن التي تواجه المقدسيين في القدس الشرقية. و نتيجة للوثيقة التي قامت المقدسي بتوزيعها في المؤتمر الصحفي أضطرت بلدية القدس الى تجميد بعض قرارات الهدم الصادرة بحق الفلسطينيين.

ورقة موقف المقدسي

في الرابع من تشرين ثاني وخلال المؤتمر الصحفي الذي نظمته المقدسي، وزعت المؤسسة "ورقة الموقف" الخاصة بها والتي توضح موقف المقدسي من تزايد وتيرة الانتهاكات الاسرائيلية ضد حقوق الانسان الفلسطيني في مدينة القدس. ابتدعت الورقة بخلفية تاريخية عن سياسة الهدم و التهجير التي ينتهجها الاحتلال الاسرائيلي في فلسطين عامة والقدس خاصة منذ الاحتلال في عام 1948 الى يومنا هذا. بعد ذلك تم ذكر السياسات الاسرائيلية التي تنتهجها اسرائيل في تنفيذ اجراءاتها العنصرية ضد الفلسطينيين في القدس الشرقية و بالتالي احكام السيطرة عليها. اولا: سياسة التخطيط التي تفرض قيودا على البناء اعتمادا على خرائط ترجع الى 50 سنة من الان. و هذا يعتبر انتهاك ضد حق الفلسطينيين في السكن كما نصت عليه القوانين الدولية. ثانيا: سياسة الهدم المنتهجة من قبل بلدية القدس ضد بيوت وممتلكات الفلسطينيين في المدينة والتي تعتبر من جرائم الحرب كما ورد في بيانات المحكمة الدولية الجنائية. وهذه السياسات و غيرها تهدف الى تفريغ القدس من سكانها العرب وتقليل نسبتهم لتصل في العام 2020 الى 12% وبالتالي جعل اليهود أغلبية في المدينة بجلب مليون يهودي وتوطينهم مكان السكان الأصليين في المدينة (مخطط القدس 2020). هذه السياسات تنتهك المادة (146) من معاهدة جنيف الرابعة للعام 1949، والقانون الدولي، بالاضافة الى المعايير المحددة المعمول بها في لوائح و معاهدات قوانين حقوق الانسان. استنادا الى هذه المعاهدات، فان سياسة هدم المنازل هي جريمة حرب و جريمة ضد الانسانية و ذلك لأن اسرائيل كسلطة احتلال تحرم بهذه السياسات والاجراءات مئات الالاف من الفلسطينيين من حقوقهم الأساسية المنصوص عليها في المعاهدات الدولية والقوانين الانسانية مثل حقهم في السكن الملائم وحقهم في التملك، وحقهم في اختيار مكان سكنهم. بالاضافة الى حقهم في الحياة و تلبية احتياجاتهم في النمو، والتنمية، والتقدم. بالاضافة الى حرمانهم من حقهم في الأمن و الأمان والرعاية الاجتماعية. وهذه السياسات تضطهد السكان المدنيين الفلسطينيين، وتنتهي الورقة بالتوصيات، و تذكر بما هو مطلوب من المجتمع الدولي، من الاحتلال الاسرائيلي، من السلطة الفلسطينية، و من مؤسسات المجتمع المحلي والمدني. و ذلك من أجل انهاء حرمان الفلسطينيين في القدس من حقوقهم المنصوص عليها في القوانين والمعاهدات الدولية و بالتالي المساهمة في انهاء معاناتهم. لنسخة الكترونية من الوثيقة، اضغط الرابط التالي: http://www.al-maqdese.org/arabic/news/plugins/spaw/uploads/files/position-paper.pdf

المقدسي تفتتح مقرا في الرام

في الثالث عشر من اب لهذا العام افتتحت المقدسي فرعها الجديد في الرام. يعمل في هذا المقر 9 موظفين/ات بوظيفة كاملة، و موظفين بوظيفة جزئية و ثلاثة متطوعين (واحد منهم متطوع دولي). ويعملهذا الفريق تحت اشراف المكتب الرئيسي الكائن في وادي الجوز- شرقي القدس. و افتتاح هذا الفرع يعتبر انجاز كبير للمؤسسة و مؤشر للنجاح بعد ثلاث سنوات فقط من قيام المؤسسة.

اطلاق مشروع جديد للمقدسي

تزامن افتتاح فرع المقدسي في مدينة الرام مع اطلاق مشروعها الجديد بعنوان اطلاق "تشجيع فرص السلام من خلال تحسين ظروف حياة الفلسطينيين في القدس". يهدف المشروع على المدى البعيد الى ايجاد قاعدة بيانات شاملة لجميع الانتهاكات للحقوق المدنية للمقدسين وعمليات هدم المنازل في القدس الشرقية. وهذا البرنامج سوف يقوم بتزويدنا بمعلومات دقيقة وحقيقية عن موضوع هدم المنازل في مدينة القدس بالاضافة الى تقارير تحليلية عن الأوضاع الاجتماعية-الاقتصادية للفلسطينيين في المدينة خاصة المهجرين من عمليات هدم المنازل. كما وسيعمل على توثيق الانتهاكات للحقوق المدنية كجزء من الاثباتات التي سوف يتم جمعها و توثيقها كاداه مهمة جدا لتستخدم في المطالبة بمساواة الحقوق بين كافة سكان القدس. اضافة الى ذلك سوف يسهل افتتاح المكتب الجديد بعملية تقييم و ضبط الأثر على المنظور القريب و البعيد الأمد.

5. العيادة القانونية التابعة للمقدسي

قصص نجاح: فيضان وادي الجوز

أدت الأمطار الغزيرة التي هطلت يوم السادس عشر من شهر أيار لعام 2007 الى فيضان في منطقة وادي الجوز في القدس الشرقية مما أدى الى غرق بيوت 19 عائلة مقدسية في المنطقة. وتهجير أكثر من 140 شخص من ساكني هذه المنازل. وقد صدم هذا الفيضان أهالي حي وادي الجوز وأدى الى تخريب ممتلكاتهم أثاثهم. وأدى أيضا الى اجهاض امرأة فلسطينية حامل في الشهر السادس عند محاولتها انقاذ أبنائها الصغار الاخرين. ونقلت الى المستشفى على اثر ذلك وبقيت في وحدة العناية المركزة لعدة أيام. وقد شكلت المقدسي نتيجة لذلك فريق عمل قام بتوثيق تفاصيل الفيضان وما أعقبه من اثار سلبية على عموم المنطقة. وكضغط لاجبار بلدية القدس على تحمل مسؤولياتها، تقدمت المقدسي على اثر ذلك برفع قضية حقوقية لدى المحكمة المختصة لمقاضاة بلدية القدس وشركة "جيحون" التي تقدم خدمات المياه والصرف الصحي في منطقة القدس كي تقوما بمساعدة العائلات المتضررة على اعتبار أن هذا من صلب مسؤوليات البلدية والشركة. أثمر اصرار المقدسي على موقفها عن قرار أصدرته المحكمة بالتوفير الفوري لملاجيء مناسبة للعائلات المتضررة لمدة أسبوعين الى حين اقرار نوعية مساعدة دائمة ومستقرة. قبل تدخل المقدسي، كانت البلدية في حالة من اللامبالاة والاهمال والمماطلة المتعمدة مما دفع بالمقدسي الى الطلب من مكتب اللجنة الدولية للصليب الأحمر بالتدخل لمساعدة الناس. وبالفعل، قام الصليب الأحمر على اثر ذلك بتقديم مساعدات عاجلة للعائلات المتضررة في المنطقة مثل المستلزمات الطبية، مستلزمات منزلية بالاضافة الى الفراش والأغطية الخفيفة. لقد ساعد تدخل المقدسي ضد موقف البلدية، المهمل للمنطقة وسكانها من متضرري الفيضان، الناس على الظهور والاعتراض وابداء الاستياء من موقف البلدية في ذلك الموقف الحرج، وخصوصا أنه من المعروف أن منطقة واد الجوز تعتبر من المناطق المثقلة بالضرائب المختلفة من جانب بينما تتلقى خدمات ضعيفة وفقيرة وأحيانا ظاهرية من البلدية من جانب اخر.

بينما كانت المقدسي تسعى الى اقرار المساعدة المستحقة من البلدية، ساهم سكان الحي وحي مسجد عابدين بمساعدة المتضررين. كما قامت مؤسسة بيت مال القدس بتقديم مساعدة مالية عاجلة بقيمة 6,000 دولار لكل من العائلات المتضررة. أما بخصوص الدعوى التي حركتها المقدسي ضد البلدية وشركة جيحون لتعويض العائلات، فقد استمرت لمدة عامين غير أنها أثمرت في النهاية عن حكم ضد البلدية بتاريخ 2009/06/07 أجبرها بمقتضاه على دفع مبلغ 750,000 شيكل كتعويض للعائلات المتضررة.

العيادة القانونية للمقدسي وخدماتها خلال 2009

خلال الفترة بين 2009/01/01 و 2009/11/30 سجل موظفو العيادة القانونية لمؤسسة المقدسي الكائنة في وادي الجوز تقديم 10,216 خدمة. و سجلت هذه المعلومات اعتمادا على نظام توثيق الكتروني. قدمت العيادة القانونية خدمات للمقدسيين داخل البلاد وخارجها وفي الشتات. حددت المقدسي يومان في الأسبوع من أجل المواطنين لزيارة مكتب المقدسي في وادي الجوز حيث يستطيعون مراجعة محامي المقدسي لتقديم المساعدة القانونية لهم. في حين أنهم خلال أيام الأسبوع يقوم موظفو المقدسي بتلقي استفسارات المواطنيين عبر الهاتف أو الفاكس أو الايميل والرد عليها.

كل مراجع يفتح له ملف توضع به كافة الأوراق الخاصة به. تقوم السكرتيرة والباحثيين الميدانيين للمقدسي بمتابعة ملفات المنتفعين للحصول على الأوراق الناقصة اما عبر الهاتف أو الفاكس أو الزيارات الميدانية. ويقوم محامو المقدسي بعقد 4 ورشات توعية للمواطنيين خلال كل شهر اما في المدارس أو الأندية الشبابية المنتشرة في القدس وضواحيها أو في مكاتب المقدسي. وتعقد هذه الورشات من أجل رفع الوعي لدى المقدسيين بحقوقهم القانونية، الاجتماعية، المدنية، والاقتصادية. بالاضافة الى أن المقدسي تقوم بتوزيع كتيبها الخاص "اعرف حقوقك" خلال الورشات و للمنتفعين الذين يزورون مكاتب المقدسي أو يتصلون لطلبه. و قد تم اعداد هذا الكتيب من قبل مجموعة من المختصين في القانون المدني والدولي. يتضمن الكتاب خمسة فصول تغطي كافة حقوقهم الأساسية:(1) الاجراءات المفروضة بخصوص حقوق الأم والطفل، (2)

الاجراءات المفروضة بخصوص الحصول على تراخيص البناء في القدس، (3) الاجراءات المفروضة بحق الاقامة في القدس، (4) ما هي ضريبة "الارنونا"؟ و (5) الاجراءات المفروضة بخصوص مخصصات الاعاقة والعجز. يقدم هذا الكتاب معلومات مفيدة ومؤثرة للمنتفعين الذين يزورون مكاتب المؤسسة أو يتصلون بها عبر الهاتف أو البريد الالكتروني أو الفاكس حول حقوقهم.

يبين الجدول رقم (1) مجموع الخدمات التي قدمها برنامج العيادة القانونية خلال 11 شهر في العام 2009:

جدول (1): عدد الخدمات المقدمة من قبل العيادة القانونية في كل شهر خلال عام 2009:

الرقم	الخدمات	عدد الخدمات المقدمة من قبل العيادة القانونية في كل شهر خلال عام 2009											
		كانون2	شباط	آذار	نيسان	أيار	حزيران	تموز	آب	أيلول	تشرين1	تشرين2	المجموع
1	تقديم معلومات و الاجابة على استفسارات المنتفعين	96	513	438	722	272	465	274	97	198	249	256	3,580
2	تحويل المنتفعين لمؤسسات اخرى لتلقي المساعدة	22	12	9	5	14	12	6	22	29	29	2	162
3	تعبئة استمارات قانونية بمساعدة محامي المقدسي	29	85	13	22	35	51	34	29	60	45	78	481
4	ترجمة اوراق قانونية من العبرية للعربية و بالعكس	39	190	165	43	103	194	90	49	99	78	78	1,128
5	المساعدة في تعبئة الاوراق الرسمية للمحاكم	9	115	26	10	45	18	10	9	38	34	28	342
6	مرافقة المنتفعين في قاعات المحاكم	5	11	5	6	9	7	3	5	15	51	52	169
7	زيارات ميدانية للمنتفعين	9	23	19	27	14	9	4	6	13	25	29	178
8	تسجيل المساعدات المالية التي يحتاجها المنتفع	6	117	118	61	93	206	114	49	99	78	78	1,019
9	عقد ورشات عمل توعوية	4	4	4	4	4	4	4	4	4	4	4	44
10	طلب كتاب المقدسي"أعرف حقوقك"	156	257	133	352	116	236	130	56	100	179	147	1,862
11	أخرى	36	252	133	352	30	110	97	33	102	78	28	1,251
	المجموع الكلي	**411**	**1,579**	**1,063**	**1,604**	**735**	**1,312**	**766**	**359**	**757**	**850**	**780**	**10,216**

تحليل لبعض معطيات الجدول يظهر أن:

1. الخدمة التي قدمت بشكل كبير و متكرر من قبل العيادة القانونية هي: "تقديم معلومات والاجابة على استفسارات المنتفعين" التي وصلت خلال فترة كتابة التقرير الى 3,580 خدمة.
2. طلب المنتفعين بشكل متكرر كتيب المقدسي "اعرف حقوقك" حيث وصل عدد النسخ التي وزعتها المؤسسة الى 1,862 نسخة.
3. العدد الأكبر من الخدمات التي قدمها برنامج العيادة القانونية كان في شهري شباط ونيسان. و ذلك نتيجة للازدياد في عمليات هدم المنازل في القدس الشرقية خلال الشهرين المذكورين. حيث تم تقديم 1,579 خدمة خلال شهر شباط و 1,604 خدمة خلال شهر نيسان.
4. الخدمة الرئيسة التي قدمت خلال شهري شباط و نيسان كان توزيع كتيب المقدسي "اعرف حقوقك". حيث تم طلب 257 كتيب خلال شهر شباط و 352 كتيب خلال شهر نيسان. وهذا يبين مدى فعالية وأهمية المعلومات التي يقدمها هذا الكتيب للمقدسيين حول حقوقهم.
5. خدمة "تقديم معلومات والاجابة على استفسارات المنتفعين" زودت بشكل كبير في شهر شباط حيث قدمت العيادة القانونية 513 خدمة. وذلك نتيجة العدد الكبير من عمليات الهدم خلال ذلك الشهر.

6. بعض البنود الواردة في القانون الدولي ومعاهدات حقوق الانساني

- يولد جميع الناس أحراراً متساوين في الكرامة والحقوق، وقد وهبوا عقلاً وضميراً وعليهم أن يعاملوا بعضهم بعضاً بروح الإخاء (البند الأول من الاعلان العالمي لحقوق الانسان لعام 1948).
- لكل فرد حرية التنقل واختيار محل إقامته داخل حدود كل دولة (البند الثالث عشر (أ) من الاعلان العالمي لحقوق الانسان لعام 1948).
- يحق لكل فرد أن يغادر أية بلاد بما في ذلك بلده كما يحق له العودة إليه (البند الثالث عشر (ب) للاعلان العالمي لحقوق الانسان لعام 1948).
- لجميع الشعوب حق تقرير مصيرها بنفسها. وهي بمقتضى هذا الحق حرة في تقرير مركزها السياسي وحرة في السعي لتحقيق نمائها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي (البند الأول من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية لعام 1966).